

قطاع النسيج والملابس الجزائري الواقع والآفاق

مرابط سليمان
مالكي سمير
جامعة تلمسان

الملخص:

يعد قطاع النسيج والملابس أحد القطاعات الأساسية للصناعة التحويلية، فهو يلعب دورا جوهريا في بعث التنمية وخلق فرص التشغيل وبناء اقتصاد قوي ومتوازن. ما يلاحظ هو أن قطاع النسيج والملابس الجزائري أريد له في البداية أن تكون له مكانة لائقة في الاقتصاد الجزائري، غير أن النتائج السلبية المحققة طيلة عشرات كاملة جعلته يفقد الكثير من مؤهلاته من كل الجوانب. النهوض من جديد بالقطاع يتطلب اجراء دراسات مفصلة للقطاع، تجعلنا نفهم الوضع بكثير من الدقة والعمق وتسمح لنا باستنتاج النتائج والعبر العاكسة للوضعية الحقيقية للقطاع، ومن ثم ادخال الإصلاحات الكفيلة للنهوض بالقطاع وجعله يلعب دوره الأساسي في تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: قطاع النسيج والملابس، البرامج التنموية، الإصلاحات الاقتصادية، الصناعة التحويلية.

Résumé :

Le secteur du textile et habillement, assume un rôle important et de premier ordre dans le renforcement de l'économie et son développement équilibré. Dans les années soixante-dix l'Algérie avait entamé l'édification d'une base industrielle à fin de développer le secteur du textile et habillement et réduire la dépendance du pays vis-à-vis de l'étranger. Malheureusement les résultats négatif réalisés durant des décimé ont amené le secteur vers des situations très critique. Le lancement du secteur de nouveau exige la réalisation des études approfondies dans le but est de tirer les leçons et de remettre le secteur sur les rails à fin qu'il puisse participer au développement de l'économie nationale.

Mots clés : secteur textile et habillement, programmes de développement, réformes économiques, industrie manufacturière.

لقد مر قطاع النسيج والملابس الوطني بمجموعة من المراحل والتجارب تعكس توجهات السياسة الاقتصادية الوطنية والحلول المقترحة للنهوض بالقطاع واقحامه في التنمية. المحولات الأولى بدأت في السبعينيات وعملت على دفع القطاع للانطلاق.

قطاع النسيج والملابس ومحاولة الانطلاق

عرفت صناعة النسيج والملابس خلال الستينيات انطلاقة بطيئة نظرا للإمكانيات الضعيفة المتاحة. الخطوات الأولى لعصرنة القطاع بدأت مع المخطط الثلاثي الأول (1966-1967)، ففي جولية 1966 أنشأت الشركة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX والتي تولت على عاتقها تطوير قطاع النسيج إلى جانب الشركة الوطنية للخياطة (SONAC) وكذا القطاع الخاص. ومع قدوم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) زاد الاهتمام بالصناعة ومعها قطاع النسيج والملابس، وقد خصص للقطاع ضمن هذا المخطط ميزانية قدرها 515 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 5% من مجموع الاستثمارات المخططة والمقدرة بـ 12.400 مليون دينار جزائري¹ ضمن هذه الميزانية تحصل قطاع النسيج على حوالي 354 مليون دينار جزائري موزع على أربع سنوات بينما تحصل قطاع الملابس على 161 مليون دينار جزائري (المبلغ محسوب على أساس الفرق بين مبلغ الاستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول والإحصائيات لكتاب الثورة الصناعية ص 188²).

الأموال المستثمرة وجهت لإنشاء مجمعات متعددة مست فروعاً مختلفة من الصناعة النسيجية منها الصوفية والقطنية والحريرية وغيرهم. النتائج المتحصل عليها شجعت على بناء مخططات جديدة، أولها المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) والذي جاء بدوره بمشاريع وأهداف جديدة في قطاع النسيج والملابس، فالمخطط هنا خصص حوالي 1.420 مليون دينار جزائري لقطاع النسيج والملابس أي بنسبة 2.96 % من مجموع الاستثمارات المبرمجة والمقدرة بـ 48.000 مليون دينار جزائري³. وإذا أردنا مقارنة مخصصات المخططين الرباعيين، نجد أن قطاع

¹ جمال الدين لعويسات " التنمية الصناعية في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1982 ص 26
² " الثورة الصناعية " كتاب لوزارة الصناعة والطاقة، 1974، ص 188

³ جمال الدين لعويسات، المرجع السابق، ص 26

مرحلة جديدة أقل ما يقال عنها أنها متأزمة وتخفي الكثير من المفاجئات.

الأزمة وتفقر قطاع النسيج والملابس الجزائري

الوضعية المالية المتأزمة للبلاد فرضت ادخال سلسلة من الإصلاحات. الإصلاح الاول الذي ظهر في بداية هذه الفترة وبالصبط سنة 1988 تمثل في تحويل مؤسسات النسيج العمومية كغيرها من مؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة إلى شخص معنوي، خاضع لقواعد القانون التجاري، ومكتسية شكل مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة. كما تحصلت على الاستقلالية بموجب القانون 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية والذي أعطاها حرية المبادرة واتخاذ القرارات التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للاستثمارات المتاحة. وفي نفس الوقت تم ربطها بمؤسسة جديدة عرفت تحت اسم صندوق المساهمة للصناعات المختلفة وكان ذلك بموجب القانون 88-03 والذي خلصها من التعليمات الإدارية للوزارة الوصية وهي وزارة الصناعات الخفيفة، هذه الإصلاحات المتكاملة (الاستقلالية، خلق صناديق المساهمة) جعلت مؤسسات النسيج والملابس تخوض تجربة جديدة مبنية على حرية اتخاذ القرارات والتي كانت تشكل أذاك المعوق الأساسي لها.

كما استفادت كذلك من إصلاحات أخرى كتحديد الأسعار بموجب القانون 89-12 وتوقيف العمل بالقانون العام للعمل (S.G.T). كل هذه الإصلاحات المتتالية لم تشفع لقطاع النسيج والملابس ولم تجعله يرقى ويتطور ويصبح قادرا على خلق الثروة وبقي القطاع يشكو سوء التدبير، كما بدأت مؤسسات النسيج والملابس تفقد السوق شيئا فشيئا بعدما كانت تتمتع بالاحتكار شبه مطلق. ولندارك الأوضاع فقد تم حل صناديق المساهمة وتم ربط مؤسسات النسيج والملابس بتنظيم جديد يسمى بالشركة القابضة للصناعات التحويلية (HOLDMAN) وهي عبارة عن شركة قابضة أنشأت وفقا للمرسوم 95-25 (1995/01/25).

فالتأنيج لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، فمؤسسات النسيج بقيت تسجل نتائج مالية سلبية، كما استمر مستوى الانتاج في الانخفاض السنة تلوى الأخرى وعليه فقد تقرر خصخصة مؤسسات النسيج والملابس في نفس السنة التي أنشأت فيها الشركة القابضة والتي تتمتع بحق الملكية على المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لها. للإشارة فإن الأمر 95-22 نص صراحة على إدخال كل مؤسسات قطاع النسيج والملابس في عملية الخصخصة. غير أن عملية خصخصة مؤسسات القطاع النسيج والملابس لم تكن ناجحة كما هو الحال بالنسبة لباقي القطاعات، حيث لم تتم عملية الخصخصة لأي مؤسسة من قطاع النسيج والملابس (معدا المؤسسات المحلية الصغيرة) وفي سنة 1999 وسعيا من الدولة لإعادة تنظيم القطاع فقد تم خلق 3 مجمعات صناعية تضم مؤسسات قطاع النسيج والملابس وهي المجمع

النسيج والملابس قد استفاد من ارتفاع المخصصات المالية للاستثمار بـ 276% وهذا بهدف الوصول إلى الهدف الأسمى المتمثل في انتاج 200 مليون متر من القماش عام 1980. ما ميز قطاع النسيج والملابس في بداية المخطط الرباعي الثاني هو دمج كل من الشركة الوطنية للصناعات النسيجية والشركة الوطنية للملابس (SONAC) في مؤسسة واحدة وهي الشركة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX. ومع مرور السنوات بدأنا نلاحظ انخفاض المردودية في قطاع النسيج كغيره من القطاعات يرجع إلى أسباب متعددة وعلى رأسها نقص الموارد البشرية المؤهلة، فالتصنيع السريع ولد احتياجات متزايدة ومتسارعة للموارد البشرية الكفوة والتي هي في أصلها قليلة وحتى نادرة في العديد من الاختصاصات المعقدة والجديدة (الاستثمار جلب تكنولوجيا حديثة). التفاوت الموجود بين العرض والطلب لليد العاملة الفنية جعل الاقتصاد يتحمل تكاليف باهظة سواء من حيث إنجاز الاستثمارات (عدم توفر الفرق المختصة في الدراسات الهندسية والتركيبية القادرة على فرض شروطها والتفاوض بناء على إمكانيات الاقتصاد الجزائري ككل) أو الاستغلال الأمثل للاستثمارات.

المشكل المطروح هو أنه بجانب الظاهر الإيجابي أخذت تظهر وتتمو سليات أريد لها أن تكون مخفية وغير معن عنها، عن طريق تقديم وتفضيل الجانب الإيديولوجي والسياسي على الجانب الاقتصادي، فأخذت البيروقراطية تنتشر أكثر فأكثر والتدخل المركزي يتغلغل يوما بعد يوم من خلال بعض الأدوات كالأجور والأسعار والتشغيل. أوضاع كهذه جعلت المؤسسات الوطنية ومن بينها مؤسسات النسيج والملابس لا تبحث في المقام الأول عن المردودية المالية والاقتصادية للمشروعات بقدر ما تبحث عن مكاسب أخرى إيديولوجية وسياسية واجتماعية، تلعب دور الشجرة التي تخفي الغابة. وهكذا تفاقمت الأوضاع داخل المؤسسة بشكل بارز وبدأت السلطات تشعر بالخطر القادم فأدخلت أولى الاصطلاحات والمنطوية تحت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الوطنية. على إثر هذه الحلول والإصلاحات تراجعت المركزية ومعها البيروقراطية وتحسنت الفعالية وتعزز الجهاز التسييري من خلال التخفيض من المركزية، غير أن النتائج لم في المستوى المطلوب والوضعية المالية وللأسف كانت تزداد سوءا والمؤسسات تعيش على السحب من حساباتها البنكية بالمكتشف. علاجا للوضع فقد تمت عملية إعادة الهيكلة المالية لتخفيف الأعباء وإعطاء دفعة جديدة.

للأسف ومع هذه الاخفاقات الناتجة عن الخلل في السياسات التنموية، فقد تعقد الوضع مع دخول الجزائر ككل في أزمة جديدة وعويصة ناتجة عن انهيار أسعار البترول والذي يعد المصدر الأول للأموال التي كانت تسخر للاستثمارات وجلب المدخلات من الخارج وكذا تغطية النتائج السلبية. وعليه تكون قد تظافرت المعوقات وتعقدت الأوضاع ودخلت الصناعة الجزائرية ومعها صناعة النسيج والملابس

الصناعي للنسيج Texmaco ومجمعين للملابس w.s.f و C8h fashion وبقيت تابعة لنفس الشركة القابضة. هذا الوضع لم يدم طويلا حيث وبعد سنة واحد تم حل المؤسسة القابضة HOLDMAN وأنشأت مؤسسة قابضة كبرى Mega-holding تسمى Agroman: الشركة القابضة للصناعة الغذائية والتحويلية. إن هذه الإصلاحات المتتالية تعطي نظرة واضحة حول المشاكل الكبيرة التي يتخبط فيها قطاع النسيج والملابس، كما يدل على عدم وجود رؤية واضحة للسلطات السياسية حول الحلول الواجب تطبيقها حتى تخرج القطاع من المأزق الذي يستنزف الأموال ويعقد الوضع ويدفع القطاع ككل إلى الإفلاس، ولعل عدم تمكن الدولة من خوصصة مؤسسات النسيج والملابس لدلالة واضحة على عمق المشاكل واسفحا لها.

النتائج السلبية للفترة يمكن لمسها من خلال الرقم الاستدلالي لصناعة النسيج والملابس والذي بدأت يشهد تدهورا لافتا للانتباه ابتداء من سنة 1994 واستمر في التدهور مع مرور السنوات إلى أن وصل سنة 1999 إلى 39 % (سنة الأساس 1989: 100) هذه الأرقام تدل على أن تلاشي القطاع بدأ مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (أبريل 1994، مارس 1995) حيث شهدت الجزائر في هذه الفترة تدهورا كبيرا للأسعار النقط، نتج عنه تأزما كبيرا. فمثلا وفي الثلاثي الأول لسنة 1994 بلغت خدمة الديون نسبة 100 %¹. هذه الوضعية جعلت الدولة تتخلى على المؤسسات العمومية الاقتصادية كونها لم تحقق النتائج المرجوة منها وتستهلك أكثر فأكثر الموارد المالية عوض أن تعمل على تحسينها وتدعيمها. وإذا قارنا الرقم الاستدلالي لصناعة النسيج والملابس مع الرقم الاستدلالي للصناعة خارج المحروقات والرقم الاستدلالي للصناعة المصنعة نجد بأنه ابتداء من سنة 1996 الرقم الاستدلالي لصناعة النسيج والملابس أصبح أسفل بكثير من الصناعة خارج المحروقات والصناعة المصنعة، حيث بلغ سنة 1999 ما مقداره 39.0 % (سنة الأساس 1989: 100) بينما الصناعة خارج المحروقات تسجل 75.1 % والصناعة المصنعة 67.7 % (انظر الى الجدول اسفله).

¹ Mohammed Laksaci « gestion des ressources et stabilité financière en Algérie »

Banque d'Algérie, Octobre 2010, p3 in

WWW.inF.org/external/French/np/seminars/2010/afrfin Pdf / laksaci 2F .pdf, 15 février 2015

الجدول رقم 01: الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي العمومي
1999-1987

الرقم الاستدلالي	السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الرقم الاستدلالي لصناعة النسيج		106.7	98.1	100.0	105.1	102.7	102.4	95.7
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات		107.5	105.1	100.00	101.1	96.8	91.9	91.2
الرقم الاستدلالي للصناعة المصنعة		108.1	105.4	100.00	100.8	95.6	89.6	88.2

الرقم الاستدلالي	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرقم الاستدلالي لصناعة النسيج		82.5	73.1	53.3	48.6	48.1	39.0
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات		84.4	82.9	73.6	68.9	75.6	75.1
الرقم الاستدلالي للصناعة المصنعة		80.3	78.9	68.3	63.1	69.0	67.7

المصدر: O.N.S, Rétrospective statistique 1962-2011, juin 2013, p 20

6813 مليون دولار سنة 1995 ثم إلى 35.615 مليون دولار سنة 2000، مسجلا بذلك ارتفاع بين 1990 و2000 قدره 746.95% بينما سجل القطاع العام تراجعاً قدره 39.93% عندما مر انتاجه من 13145 مليون دولار سنة 1995 إلى 7895 مليون دولار سنة 2000.

الانخفاض في الإنتاج لدى القطاع العمومي قد تم استدراكه نوعاً ما من خلال القطاع الخاص والذي تمكن بعد سنة 1995 (سنة 1995 شهدت انهياراً كبيراً للرقم الاستدلالي لصناعة النسيج والملابس العمومية). من رفع حصته من السوق والتي وصلت إلى 82% سنة 2000، فإنتاج القطاع الخاص مر من 4.768 مليون دولار سنة 1990 إلى 7895 مليون دولار سنة 2000. الجدول رقم 02 تطور انتاج النسيج من 2000-1990

السنوات	1990	1995	2000
الإنتاج			
الإنتاج العمومي من النسيج (مليون دولار)	8.526	13.145	7895
الإنتاج الخاص من النسيج (مليون دولار)	4.768	6.813	35.615
الإنتاج الكلي (مليون دولار)	13294	19.958	43.510
حصة القطاع الخاص من الانتاج الكلي	36%	34%	82%

المصدر: Mouloud Hedir « l'industrie textile Algérienne face au défi de réouverture commerciale externe » revue mutation N°43,01-03, p02.

الفترات السابقة. التوجه الجديد دفع بالسلطات إلى اعتماد سياسة تنموية جديدة متشعبة بالفكر الكينزي المبني على تعزيز الاتفاق الحكومي الاستثماري المحفز للطلب الفعال والدافع لحدوث التوازن والنمو الاقتصادي، وقد تم تجسيد هذه الرؤية الاستراتيجية التنموية الجديدة من خلال ثلاث برامج تنموية متتالية وهي:

البرامج التنموية وإهمال قطاع النسيج والملابس

مع الألفية الجديدة، دخلت الجزائر عهداً جديداً مختلفاً تماماً على ما كانت عليه من قبل، لقد حلت الألفية وحل معها نظام سياسي جديد، رافقه تغييراً إيجابياً للأسعار البترول، أعطيا للاقتصاد الجزائري فرصة لانطلاقة جديدة، أريد لها أن تكون مبنية على نظرة استراتيجية مغايرة تماماً لما شهدته في

الاستثماري وتخلت عن متابعة المؤسسات المنتجة، فازداد الوضع تدهورا، حيث سجل القطاع أكبر نسبة نمو سالبة سنة 2007 مقدرة بـ 15 % في الوقت الذي ينفذ فيه البرامج التكميلي لدعم النمو والمقدرة ميزانيته بـ 55 مليار دولار.

الوضعية المزرية هذه لم تحرك مراكز القرار واستمر التراجع، حيث سجل رقما قياسيا جديدا قدره 13.1 % سنة 2011 وهو أكبر تراجع ضمن كل قطاعات الصناعة التحويلية عندما كان ينفذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي. أما خلال سنتي 2012 و 2013 وقد سجل نمو موجبا قدره 1.5 % و 0.3 % على التوالي، وهي المرة الأولى منذ 17 سنة (حسب الإحصائيات المتواجدة لدينا والصادرة عن بنك الجزائر) يحقق فيها القطاع نموا موجبا خلال سنتين متتاليتين.

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004-2001)
Programme de soutien à la relance économique

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
Programme complémentaire de soutien à la relance économique

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2012)
Programme de consolidation de la croissance économique

فمع مرور السنوات واشتداد المنافسة أخذ قطاع النسيج والملابس يزد تدهورا يوما بعد يوم. أول مؤشر يدلنا على الوضعية التي ينساق إليها القطاع هي نسب النمو (أنظر إلى الجدول أسفله) فلقد سجل خلال سنتي 2000 و 2001 نموا سالبا قدر بـ 14.5 % و 14.7 % على التوالي وهو القطاع الأكثر تراجعا خلال هاتين السنتين. الدولة استمرت في استراتيجياتها الجديدة المبنية على الانفاق الحكومي

الجدول رقم 03: النسب المئوية لنمو الصناعة العمومية 2000-2013

الصناعة السنوات	الصناعة التحويلية							الصناعة	
	الصناعة الغذائية	الحديد الميكانيك و الكهرباء	الصناعة الكيميائية	النسيج	الجلود	مواد البناء	الخشب و الورق	صناعات أخرى	
2000	-8.9	2.2	6.2	-14.4	-6.0	6.4	-8.2	38.2	
2001	-12.5	10.4	-3.1	-14.7	-0.5	0.3	-13.1	2	
2002	-19.0	7.4	-5.8	3.5	-18.6	7.3	7.7	1.2	
2003	-20.6	8.9	-10.6	-2.4	-7.7	-7.6	-6.1	-11.9	
2004	-15.7	2.0	-2.2	-14.4	15.4	10.3	-0.7	5.2	
2005	-14.4	-4.1	3.9	0.6	-18.4	4.8	-15.9	25.1	
2006	-7.6	1.3	-3.1	-14.0	-15.9	-3.8	2.9	-1.0	
2007	-2.1	-8.9	-4.4	-15.0	-4.8	2.7	-6.8	-31.2	
2008	6.8	3.9	2.5	-1.1	-1.2	-1.6	-11.9	-20.6	
2009	-9.1	6.4	2.0	1.2	-12.0	1.0	-21.4	0.0	
2010	-3.3	-12.6	-10.6	-10.8	-6.3	-5.0	14.8	-21.3	
2011	21	-3.4	5.5	-13.1	-9.4	-3.2	-11.8	5	
2012	5.6	7.4	5.8	1.5	2.8	1.3	2.3	-3.8	
2013	7.0	5.5	5.0	0.3	-0.5	0.6	3.6	-7.8	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على Rapports annuels de la Banque d'Algérie

2013, 2010, 2008, 2005 2002

2013 أي بنسبة 53.40 %. فيما يخص القيمة المضافة فقد بقيت تتراوح بين 45 % و 55 % من الإنتاج الإجمالي. المعيار الثالث والمتعلق بالنتيجة الصافية للاستغلال فهي تكشف بكل الوضوح عن الصعوبات التي يتخبط فيها القطاع العمومي للنسيج والملابس، حيث ومنذ 2001 لم يسجل القطاع أي نتيجة إيجابية، ففي كل السنوات سجل القطاع

التراجع الذي أصاب قطاع النسيج يمكن أن نراه كذلك من خلال 3 معايير أخرى وهي الإنتاج الإجمالي، القيمة المضافة والنتيجة الصافية للاستغلال (أنظر الجدول التالي). ما يؤكد نسب النمو السالبة هو انخفاض مستوى الإنتاج الإجمالي حيث نجده قد انخفض من حوالي 7.489.8 مليون دج سنة 2001 إلى حوالي 3.489.5 مليون دج سنة

مضغوطة وهو الشيء الذي يسمح له بالتطور وتحقيق تقدم ولو أنه محتشم، فمن 2007 و2013 لم يحقق نموا الا بنسبة 6.81 % (لم يأخذ بعين الاعتبار التضخم).

خسائر فادحة، فحتى السنتين أي 2012 و2013، أين سجل نموا ايجابيا، فقد سجل خسائر قدرت بـ 1.793.4 و1906.4 على التوالي (أنظر إلى الجدول أسفله) أما القطاع الخاص فنجدته قد حافظ على مكاسبه خلال الفترة 2000-2013، كما حقق نتائج ايجابية طيلة الفترة رغم أن القيمة المضافة للقطاع الخاص تتراوح بين 25 % و 29 % من الانتاج الاجمالي، مما يوحي لنا بأن القطاع الخاص يتميز بتحكم كبير في التكاليف. فتكاليف القطاع الخاص هي جد الجدول رقم 04: الإنتاج الإجمالي و القيمة المضافة و النتيجة الصافية للاستغلال المتعلقة بقطاع النسيج و الملابس الجزائري 2001-2013

النتيجة الصافية للاستغلال	القيمة المضافة	الإنتاج الإجمالي		
-4.000.3	4.236.3	7.4898	القطاع العام	2001
4.185.2	7.782.6	30.855.10	القطاع الخاص	
185.0	12.018.9	38.334.9	المجموع	
-2.428.2	3.211.9	6.797.6	القطاع العام	2004
5.576.0	10.269.9	37.801.8	القطاع الخاص	
3.147.8	13.481.7	44.599.5	المجموع	
-2.301.0	2.259.5	4.722.2	القطاع العام	2007
5.789.9	10.780.3	39.556.9	القطاع الخاص	
3.488.9	13.039.8	44.279.1	المجموع	
2.295.7	2.324.4	4.771.4	القطاع العام	2009
6.600.6	12.266.3	39.168.8	القطاع الخاص	
4.304.9	14.590.7	43.940.2	المجموع	
-2.313.2	2.150.1	4.342.6	القطاع العام	2010
6.201.9	11.692.7	39.222.8	القطاع الخاص	
3.888.7	13.842.8	43.565.40	المجموع	
-2.391.8	1.863.6	3.869.20	القطاع العام	2011
6.193.7	11.614.1	40.052.8	القطاع الخاص	
3.801.9	13.477.7	43.922.0	المجموع	
-1.793.4	1.632.0	3.363.3	القطاع العام	2012
6.511.8	12.376.3	42.047.2	القطاع الخاص	
4.718.4	14.008.3	45.410.50	المجموع	
-1.906.4	1.708.1	3.489.5	القطاع العام	2013
6.734.4	12.622.6	42.252.9	القطاع الخاص	
4.828.0	14.330.7	45.742.50	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على

ONS: comptes de productions et comptes d'exploitations 2000-2013

الصوفية أو الحريرية أو القطنية أو غيرهم. فبالنسبة للأقمشة القطنية المستوى المحقق سنة 2000 (رغم الانخفاض الكبير في أواخر التسعينات) يمثل 3 مرات الإنتاج المحقق سنة 2011، حيث قدر بـ 23.820.900 متر حظي سنة 2000 ونزل إلى ما يقارب 8.132.500 متر حظي سنة 2011. الانخفاض نفسه مس الأقمشة الحريرية والخیوط والأغطية.

بعد دراسة قطاع النسيج من حيث نسب النمو وكذا الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة والنتيجة الصافية للاستغلال، نحاول أن ندرسه كذلك من زاوية الكميات المنتجة. الإحصائيات المعطاة في الجدول أسفله، تبين بأن القطاع العمومي المسيطر سابقا على صناعة النسيج والممون للسوق الوطنية، إنتاجه يتهاوى في كل أنواع المنتجات سواء

حقق انتاجا إجماليا سنة 2013 قدر بـ 42.252.9 مليون دج، بينما القطاع العام لم يحقق سوى 3.489.5 مليون دج كإنتاج إجمالي، أي أن القطاع الخاص متفوق على القطاع العام بحوالي 12 مرة (أنظر إلى الجدول السابق) ، كما أنه حقق قيمة مضافة قدرها 12.622.5 مليون دج سنة 2013 بينما القطاع العام بقي في حدود 1.708.1 مليون دج .

النهوض بقطاع النسيج والملابس يتطلب أولا وقبل كل شيء توفير قاعدة إحصائية مفصلة وشاملة، تعكس الوضع الحقيقي للقطاع، الشيء الذي يسمح للأكاديميين وأصحاب القرار من التقييم الموضوعي لقدرات القطاع ومن ثم وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة للنهوض بالقطاع والذي يعد أحد القطاعات ذات الاهتمام الكبير سواء بالنسبة للدول المنظورة أو السائرة في طريق النمو، نظرا لقدرته الهائلة على توفير الشغل وامتصاص البطالة وكذا توفير أحد السلع الواسعة الاستهلاك وكثيرة التبادل الدولي، حيث بلغت الصادرات العالمية من منتجات النسيج والملابس ما يقارب 764 مليار دولار سنة 2013 وبالتالي فسوق النسيج والملابس واسع ويشهد منافسة كبيرة من أجل الاستحواذ عليه.

ضعف الإنتاج الوطني من النسيج والملابس يمكن ملاحظته كذلك من خلال تطور الواردات الجزائرية من هذه المواد، الاضطلاع على الأرقام تبين بأن واردات الجزائر من النسيج والملابس شهدت ارتفاعا متواصلا وكبيرا بين سنتي 2008/2014. فالمستوردات من النسيج وملابس بلغت سنة 2003 14.646.5 مليون دج ووصلت سنة 2008 إلى حوالي 24.147.7 مليون دج، ثم بين 2008 و2013 تضاعفت 3 مرات، بتعبير آخر فإن الواردات من النسيج والملابس قد تضاعفت بين 2003 و2013 بحوالي 5 مرات (أنظر الجدول التالي).

الاستثناء الأول المحقق إيجابي ومتعلق بالأقمشة الصوفية التي شهدت تبات مستوى الإنتاج طيلة الفترة المدروسة عند حدود 1.100.000 متر خطي. أما الاستثناء الثاني فهو سلبي ويخص الخيوط الصوفية والتي خرجت كلية من الإنتاج منذ سنة 2008 بعدما كان الإنتاج عند مستوى 5900 طن سنة 1992 (أنظر إلى الحوصلة الإحصائية 1962 إلى 2011، الديوان الوطني للإحصائيات، جوان 2013، ص169). فيما يخص الملابس فالإحصائيات المتوفرة تخص منتوجين فقط وهما القمصان وملابس العمل. بالنسبة لهذا الأخير فلقد احتفظ القطاع العمومي بنفس مستوى الإنتاج خلال الفترة المدروسة 2000-2011 وهذا عند مستوى يقترب من 500 ألف وحدة، أما إنتاج القمصان فنجد أنه انخفض بأربع مرات بين 2000 و2011، حيث مر من 621,1 ألف وحدة سنة 2000 إلى ما يقارب 74.5 ألف وحدة سنة 2011. هذه الإحصائيات تدل دلالة واضحة على أن قطاع النسيج والملابس قد فقد الكثير من مقوماته ولم يستطع حماية سوقه من المنافسة.

الإحصائيات المذكورة تخص القطاع العمومي فقط، أما القطاع الخاص فهو غائب بشكل كلي (100%) من الإحصائيات، وهذه الثغرة الإحصائية الكبيرة تعد كأحد العوائق التي لا تسمح بدراسة القطاع ومعرفة توجهاته وواقعه من قدرات إنتاجية و مؤهلات ومستوى للإنتاج والعمالة المستخدمة ونقاط الضعف والقوة والتكنولوجيا المستعملة إلى غير ذلك من مميزات القطاع. الحقيقة المؤلمة هاته تؤكد تجاهل الدولة والديوان الوطني للإحصاء للأهمية هذه المعلومات وأهمية القطاع الخاص الوطني بصفة عامة و القطاع الخاص المرتبط بصناعة النسيج والملابس خاصة رغم المكانة المعتبرة التي يتمتع بها القطاع الخاص، فلقد

الجدول رقم 05: الواردات من النسيج والملابس 2003-2013

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
واردات النسيج و الملابس	14.646.5	16.425.9	19.102.1	18.008.1	22.061.2	24.147.7

(1) المصدر : من إعداد الباحث بناء على ONS, Collection statistiques N°188/2014. évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013.

الرجوع إلى إحصائيات 2013 يبرز لنا حقيقة جديدة وهي أن الواردات تفوق الإنتاج الوطني بـ 161.6 % حيث الإنتاج الوطني هو في حدود 45.742.5 مليون دج أما الواردات فبلغت 73.936.4 مليون دج (أنظر إلى الجدول أسفله).

أرقام الواردات المتعلقة بالنسيج والملابس تبين بأن المستهلك يلبي حاجاته المتعلقة بالنسيج والملابس من السلع المستوردة، فالمقارنة بين الإنتاج الوطني والاستيراد تظهر بأن الإنتاج الإجمالي من النسيج والملابس سنة 2004 بلغ 44.599.5 مليون دج أما الواردات فكانت في حدود 16.425.9 مليون دج وعليه فالإنتاج الوطني كان يفوق الواردات 275% .

الجدول رقم 06: مقارنة بين الإنتاج الوطني و الواردات من النسيج و الملابس

السنة	2004	2013
الواردات		
الإنتاج الوطني من النسيج والملابس	44.599.5	45.742.5
الواردات من النسيج والملابس	16.425.9	73.936.4

المصدر: من إنجاز الباحث بناء على

- ONS, Comptes de productions et comptes d'exploitations 2000-2013
- ONS, Collection statistiques N° 188/2014 ,Evolution des échanges extérieurs de marchandise 2003-2013

- القطاع الغير رسمي يغطي 65 % من السوق.

ما يمكن قوله هو أن الفوضى في السوق النابعة من الانتشار الرهيب للاقتصاد الغير رسمي والمدعم بالانتشار الواسع لعمليات الاستيراد الرسمية والغير رسمية (تجار الشنطة والذي تحولوا إلى تجار الشنطة بالحاويات) وفروا الشروط الضرورية والكافية لطرد الإنتاج الوطني من الملابس المستهلك للنسيج الوطني (صناعة الملابس سوق للأسفل لصناعة النسيج).

عدم وجود استراتيجية واضحة للدولة مع الانتشار الواسع للسوق الغير رسمي والاعتماد الكبير على الواردات، عناصر جعلت صناعة النسيج والملابس الوطنية سواء الخاصة أو العمومية تواجه منافسة غير شرعية، دمرت الإنتاج الوطني وسهلت استحواد المؤسسات الأجنبية على السوق الوطني.

قطاع النسيج والملابس والمبادرات الجديدة

مما سبق بينا بأن صناعة النسيج والملابس الجزائرية هي جد متأزمة، فقدت الكثير من مؤهلاتها وقدراتها وتحتاج إلى سند قوي يضعها على السكة من جديد. إن أول وأكبر مشروع ظهر سيعمل على إنشاء مركب للنسيج جزائري - تركي. ينتظر أن تصل استثماراته إلى 155 مليار دج وخلق حوالي 25.000 منصب عمل. المركب تم إنشاؤه في ديسمبر 2013 تحت تسمية الجزائرية للملابس الرياضية ALGERIENNE DU SPORT'S WEAT TAYAL رأس مالها تملك منه المؤسسة التركية INTERTAY التابعة للمجمع التركي TAYPA 49 % أما 51 % المتبقية تعود للجزائر، منها 30 % ترجع إلى مجمع الملابس CH و 21 % المتبقية للجزائرية للنسيج TEXALG

المشروع يمتد على مساحة قدرها 250 هكتار. المرحلة الأولى يتم فيها خلق 8 مصانع مندمجة على مساحة 100 هكتار وستختص في صناعة أقمشة الجينز، الخيوط النسيجية وأقمشة أخرى لصناعة الملابس. فيما يخص

الجدول أعلاه يبين حقيقة غريبة هو أنه مع البرامج التنموية الرامية للدفع للاقتصاد الوطني عامة و الإنتاج الوطني خاصة والتي أنفق فيها حوالي 348 مليار دولار (من 2001 إلى 2014) نجد أن الإنتاج الوطني لم يتطور إلا بنسبة 2.5% بينما الواردات تطورت بنسبة 450.12%. هذه الأرقام توحي لنا بأن القطاع الإنتاجي عامة ومعه قطاع النسيج والملابس ترك يتخبط في مشاكله ولم يستفد من سياسة ناجعة كفيلة بحماية وتطوير ومساندة الإنتاج الوطني العمومي والخاص، وفي نفس الوقت ترك اقتصاد السوق يتطور ويتبلور من أجل جعل الإنتاج الوطني يسير وفقا للتوجهات العالمية من حيث نوع المنتجات والنوعية والسعر والتكنولوجيا المستعملة والتقنيات الحديثة، إلى غير ذلك العناصر الكفيلة بجعل الإنتاج الوطني قادر على مواجهة المنافسة العالمية.

ما زاد الطين بلة هو الانتشار الواسع للاقتصاد الموازي في قطاع النسيج والملابس. فمن بين ما نجد في هذا الموضوع الدراسة التي أجرتها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشورة سنة 2007¹، حيث نصت هذه الدراسة في الصفحة 128 على أن الاستهلاك العائلات الجزائرية مع النسيج والملابس قدر سنة 2003 بـ 100 مليار دج، أما العرض فهو على النحو التالي.

- المؤسسات العامة تغطي 15 % من السوق.
- المؤسسات الخاصة تغطي 30 % من السوق.

¹ Rapport élaboré par, Brahim Boumzar et Yacine Sassi. Pour plus d'information voir : www.andpme.org.dz/index.php/en/document-4/fiche-sous-sectorielles/finiSH/5-fishe-sous-sectorielles/19-industrie-du-textile-et-delhabillement, 24 decembre 2011.

تركية عالمية لصناعة النسيج والملابس تعد مبادرة معتبرة تريدها الجزائر أن تكون نقطة انطلاق لتجربة جديدة تسمح باسترجاع السوق الداخلي وكذا اقتحام الأسواق الخارجية.

المراجع

- الكتاب الأبيض للحكومة "استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة" وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات 2007.
- "الثورة الصناعية" كتاب لوزارة الصناعة والطاقة، 1974.
- أحمد هنى "اقتصاد الجزائر المستقلة" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1993.
- جمال الدين لعويسات " التنمية الصناعية في الجزائر" ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1982
- زغدار احمد " المنافسة-التنافسية والبدائل الاستراتيجية" دار جرير للنشر والتوزيع، 2011.
- عبد اللطيف بن شنها " التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- عبد المجيد بوزيدي "تسعينيات الاقتصاد الجزائري" موفم للنشر، 1999.
- محمد بلقاسم حسن بهلول «الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية»، مطبعة دحل، 1993.
- مدني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية" دار حام
- علام عثمان "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014". الملتقى العربي الأول حول "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي" 26-28 يناير. 2015، شرم الشيخ -جمهورية العربية.
- نبيل بوفليج "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

- Mouloud Hedir «l'industrie textile Algérienne face au défi de réouverture commerciale externe» revue mutation N°43,01-03, p02.

- Rapport élaboré par، Brahim Boumzar et Yacine Sassi. Pour plus d'information voir : www.andpme.org.dz/index.php/en/document-4/fiche-sous-sectorielles/finiSH/5-fishe-sous-sectorielles/19-industrie-du-textile-et-delhabillement, 24 decembre 2011

- ONS, Collection statistiques N° 188/2014, Evolution des échanges extérieurs de marchandise 2003-2013

- ONUDI, Rapport sur le développement industriel 2013.

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2002, 2005, 2008, 2010, 2011, 2013

الأقمشة البرنامج مسطرا للإنتاج حوالي 30 مليون متر، 50 % منها تصنع محليا والمتبقي (50 %) تصدر إلى مصر لتموين مؤسسات صناعة الملابس تابعة لمجمع TAYPA. كما سيتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء مدرسة عليا للتكوين ومركز تجاري.

المرحلة الثانية ويتم فيها إنشاء حوالي 10 مصانع على مساحة قدرها 150 هكتار مخصصة للإنتاج الخيوط الاصطناعية تغطي الحاجيات الوطنية والبقية تصدر، كما ستعمل على انتاج النسيج المنزلي، لوازم الخياطة والأقمشة الغير منسوجة.

المرحلة الأولى من المشروع ستوفر حوالي 100.000 منصب عمل مؤطر من طرف 500 مختص أجنبي لإعادة تكوين المهارات في مختلف ميادين نشاط المؤسسة، وبعد إتمام المشروع سيوفر المشروع حوالي 250000 منصب عمل مباشر ودائم، كما أن البرنامج مسطر من أجل أن تبلغ صادرات المؤسسة حوالي 60 % من الإنتاج المنتظر. كما شهد قطاع النسيج والملابس سنة 2011 اعادة هيكلة جزئية أقرها مجلس مساهمة الدول وأفضى إلى إنشاء المؤسسة الجزائرية للمنتوجات الصناعية والتقنية E.A.T.I.T وتملك مؤسسة الملابس والأحذية التابعة للصناعة العسكرية 60% من رأس مالها الاجتماعي. المؤسسات المنظوية تحت التنظيم الجديد هي المؤسسات CTO تيزي وزو، ITOCAL بجاية، COTITEX باتنة، LASA سوق أهراس، TINDAL مسيلة، SOITEX تلمسان و DENITEX سيدو. هذه المؤسسات أغلب منتوجاتها هي موجهة للصناعة العسكرية الجزائرية. أخيرا نشير إلى أنه قد تم مؤخرا إعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري في إطار 12 مجمعا منها مجمعا خاص بالنسيج والملابس والذي تعمل الدولة على إعادة دفعه من خلال مجموعة من النصائح والاستراتيجيات الجديدة والتي مازالت لم تعرف تفاصيلها بشكل واسع.

الخاتمة

الدراسة المفصلة لقطاع النسيج والملابس والشاملة لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، تجعلنا نستخلص بأن القطاع قد مر بمجموعة من التجارب المختلفة، ساير فيها مختلف الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر. البارز للعيان هو أن قطاع النسيج والملابس عرف انطلاقة قوية في البداية، غير أن النتائج الرديئة المحققة بعد ذلك جعلته يدخل في أوضاع عسيرة وصلت الى حد الخصخصة. لقد فقد الكثير من مؤهلاته وأصبح في أيامنا هاته جد هش، قليل الفعالية وضعيف المردودية، يستوجب ادخال إصلاحات عميقة وبذل الكثير من المجهودات، ولعل المبادرات الأخيرة والمتمثلة في بناء شراكة مع مؤسسة